اقتصاد

تفاقم الخلاف النفطي بين بغداد وأربيل

بغداد ـ **محمد علي**

انتقد وزير النفط العراقي إحسان عبد الجبار، سياسة بيع النفط من جانب حكومة إقليم كردستان، مشيرا إلى عدم التوصل إلى أي تفاهمات حيال توحيد السياسة النفطية بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة الإقليم، وذلك في تصريحات غير مسبوقة تشير إلى تفاقم جديد في الخلافات بين الجانبين.

وقال عبد الجبار، على هامش اجتماع لهيئة الرأي في وزارة النفط، عقد في العاصمة بغداد، مساء السبت، إنّ إدارة العمليات النفطية في إقليم كردستان «غير صحيحة، إذ إنّ من غير الصحيح أن يكون البيع بأسعار أقل بكثير من أسعار شركة النفط العراقية القابضة (سومو)». وأضاف أنّ إجمالي الإيرادات النفطية من الإقليم لا تتجاوز 50% من مجموع موازنة الإقليم التي تخصصها بغداد لها سنوياً. وتابع: «لا توجد في العالم كله دولة لديها سياستان لإدارة الطاقة، وآثار هذا الاختلاف سلبية في التعامل مع أوبك، فضلاً عن أن تعدد الوجهات أمر غير صحيح أيضاً».

تابع وزير النفط: «أكثر من 75 يوماً من النقاش والمبادرات وكل محاولات بغداد والمرونة في التعاطي مع الإقليم والرغبة في تجسير الثقة، لم تحقق أي نتيجة. نحن ذاهبون نحو التطبيق الحرفي لقرار المحكمة الاتحادية بخصوص نفط الإقليم». وفي منتصف فبراير/شباط الماضي، قضت المحكمة الاتحادية العليا في العراق بعدم دستورية قانون النفط والغاز المتبع في أربيل بمعزل عن بغداد، وألزمت المحكمة إقليم كردستان بإخضاع الإنتاج النفطي في الإقليم لسيطرة الدولة العراقية في بغداد، بما فيها عمليات التصدير والإنتاج والاستكشاف. وقال عبد الجبار: «على وزارة النفط ومجلس إدارة شركة النفط الوطنية الاستعداد لمواجهة التحديات المقبلة في تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية»، لافتاً إلى أنّ «البدء بتنفيذ أحكام القرار لا يعني قطع الحوار، ونرحب بمسؤولي الملف النفطي في الإقليم، في حال رغبوا في فتح النقاش مرة أخرى». وبيّن أنّ «المورد الرئيسي للبلاد هو وزارة النفط، ويجب أن تكون بعيدة عن المزاج والتداخل السياسي، منعاً لانهيار المنظومة الاقتصادية للعراق».

وفي الوقت الذي يشكك فيه سياسيون ومراقبون في إمكانية امتثال السلطات في أربيل لحكم المحكمة العليا في العراق، قال الخبير في شؤون الطاقة والاقتصاد في العراق، أحمد الشيخلي، إنّ أمام بغداد عدة خيارات للتعامل مع ملف نفط إقليم كردستان في حال إصرار الأخير على رفض تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية الأخير. وأضاف الشيخلي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ من بين تلك الخيارات تجميد دفع حصة الإقليم من الموازنة المالية السنوية، أو التحرك للحجز على حسابات الإقليم البنكية في عدد من المصارف الإقليمية والعالمية التي يجرى من خلالها إيداع أموال النفط، وفرض عقوبات على الشركات النفطية العاملة في الإقليم ومقاضاتها باعتبارها تخالف سلطات الدولة الاتحادية. لكنّه اعتبر أنّ «من غير المرجح أن تلجأ بغداد إلى هذه الخيارات حالياً، إذ تعول على استمرار الحوار، كما أنّ اللجوء لها يعني تصعيداً سياسياً أيضاً، خصوصاً في خضم سباق تشكيل الحكومة وحاجة المعسكرين المتنافسين في بغداد للكتل الكردية لتغليب كفتها داخل البرلمان».

(Getty)

الحرب ترفع أسعار الزهور

رفع أصحاب بساتين الزهور في كينيا، أكبر منتج لهذه النباتات في أفريقيا، أسعار بضاعتهم، بعد تقلص الإنتاج في أوروبا بفعل الحرب الروسية في أوكرانيا وتزايد الطلب عالمياً. ومن المرجح أن تتجاوز شحنات كينيا في 2022 مستوى العام الماضي، والبالغ 110,8 مليارات شلن (954 مليون دولار)، وفقاً لمجلس الزهور الكيني. ونقلت وكالة بلومبيرغ عن الرئيس التنفيذي لجماعة الضغط الصناعية في كينيا، كليمنت توليزي، إن الأسعار المرتفعة «تحمي المزارعين» حتى بعد الانخفاض المتوقع للإنتاج. وأدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى توقف إمدادات الأسمدة، مما أضر بإنتاج الزهور. وفي حين عانى الإنتاج بشكل حاد، فقد أدى الانفتاح التدريجي للاقتصاد العالمي والاحتفالات إلى دعم الطلب.

أخبار

الضرائب في عهد السيسي تقفز 465%

كشف البيان المالي للموازنة المصرية الجديدة (2022-2023) عن ارتفاع حجم الضرائب بنسبة 465% منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم منتصف عام 2014، حيث بلغ المستهدف من الحصيلة الضريبية نحو 2,16

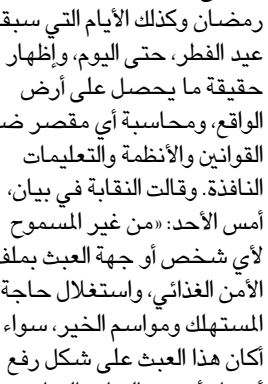

تريليون جنيه (نحو 33 مليار دولار) في العام المالي الجديد، مقابل 251,1 مليار جنيه في 30 يونيو/حزيران 2013. ووفقاً للبيان المالي المقدم من الحكومة إلى مجلس النواب، والذي حصل «العربي الجديد» على نسخة منه، فإن الحكومة تتوقع حصيلة ضريبية فعلية بإجمالي 946,3 مليار جنيه في العام 2021-2022، وزيادتها بنحو 222,4 ملياراً في العام 2022-2023.

تحقيق أردني في ارتفاع أسعار الدواجن

طالبت نقابة تجار المواد الغذائية في الأردن، بإجراء تحقيق بشأن نقص مادة الدواجن في الأسواق وارتفاع أسعارها خلال شهر رمضان وكذلك الأيام التي سبقت عيد الفطر، حتى اليوم، وإظهار حقيقة ما يحصل على أرض الواقع، ومحاسبة أي مقصر ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة. وقالت النقابة في بيان، أمس الأحد: «من غير المسموح لأي شخص أو جهة العبث بملف الأمن الغذائي، واستغلال حاجة المستهلك ومواسم الخير، سواء أكان هذا العبث على شكل رفع أسعار أو عدم التزام بالقوانين والتعليمات أو إصدار تصريحات ومعلومات مضللة». وأكدت النقابة أنها تدعم المنتج المحلي وحريصة على ديمومة عمل المسالخ الوطنية والمزارع الصغيرة والمتوسطة وإنصافها وحمايتها، وكذلك رفع المعوقات أمام استيراد الدواجن المجمدة، وإعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب.

تصدير النفط الليبي

أعلنت إدارة ميناء الزويتينة النفطي في ليبيا، أمس، تصدير 1,6 مليون برميل، خلال الأسبوع الماضي، بعد سماح محتجين قبليين أقفلوا موانئ وحقولا نفطية بالتصدير المؤقت منه. عقب مناشدة حكومية لتفادي كارثة بيئية. وقالت إدارة الميناء في بيان، إنه «تم إكمال إجراءات تجهيز ناقلة الخام (إم تي سيستار) بعد شحنها بـ 600 ألف برميل في اتجاه إيطاليا». وأضافت أن «المستخدمين عملوا، الخميس، على شحن وتصدير مليون برميل نفط خام على متن الناقلة (ميلوس 21) المتجهة إلى الصين». وقبل أسبوع، أعلنت مؤسسة النفط رفع حالة «القوة القاهرة» عن ميناء الزويتينة والاستئناف المؤقت للتصدير منه غداة مناشدتها لمغلقي الميناء بالسماح لها بتشغيله قبل حدوث «كارثة بيئية» قد تنتج تسريبا من خزانات الميناء.

احتياطي قطر يرتفع إلى 58,2 مليار دولار

الدوحة ـ **العربي الجديد**

ارتفعت الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدولة قطر في إبريل/ نيسان الماضي بنسبة 2,76% على أساس سنوي، مسجّلة 58,27 مليار دولار، مقابل 56,69 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي. ووفق بيانات صادرة عن مصرف قطر المركزي، أمس الأحد، جاء النمو السنوي نتيجة زيادة الاستثمار في سندات الخزينة الأجنبية بنسبة 39,6% إلى 32,9 مليار دولار، إضافة إلى زيادة ودائع حقوق السحب الخاصة، والحصة لدى صندوق النقد الدولي إلى نحو 1,5 مليار دولار مقابل 540 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2021. وتتكوّن الاحتياطيات الرسمية من أربعة مكونات رئيسية هي: السندات وأذونات الخزينة الأجنبية، والأرصدة النقدية لدى البنوك الأجنبية، ومقتنيات الذهب، وودائع حقوق السحب الخاصة، وحصة دولة قطر لدى صندوق النقد الدولي. وتضاف إلى الاحتياطيات الرسمية موجودات سائلة أخرى، عبارة عن ودائع بالعملة الأجنبية، بحيث يشكل الاثنان معاً ما يُعرف بـ «الاحتياطيات الدولية الكلية». وبلغت الموجودات السائلة بالعملة الأجنبية 15,7 مليار دولار، بنمو نسبته 1,9%، وسجلت الأرصدة لدى البنوك الأجنبية 4,53 مليارات دولار، مقابل 13,5 مليار دولار في إبريل/ نيسان 2021، بتراجع نسبته 66%. فيما استقرّ الذهب عند مستويات 3,23 مليارات دولار.

من جهة أخرى، توقعت وكالة «ستاندرد أند بورز» للتصنيف الائتماني العالمية نمو الاقتصاد القطري بنسبة 3,6% خلال العام الحالي، مع ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 76 ألف دولار سنوياً. وأشارت وكالة التصنيف إلى تأثير الارتفاع القياسي لأسعار الطاقة والطلب المتزايد على الغاز الطبيعي المسال، في ظل تواصل أعمال التوسعة الجارية في حقل الشمال لزيادة إنتاج قطر من الغاز الطبيعي بنسبة 64% من 77 مليون طن سنوياً حاليا إلى 126 مليون طن سنويا ما بين 2025 و2027.

وكانت وكالة «موديز للتصنيف الائتماني» قد توقعت أخيراً نمواً اقتصادياً إيجابياً لقطر العام الجاري بعد الانكماش الاقتصادي في 2020، مدعوماً بالأنشطة المصاحبة لكأس العالم (مونديال 2022) وارتفاع أسعار النفط مما سيخلق بيئة اقتصادية مواتية ويرفع ثقة المستهلك.

مال وناس

فوضى في أسواق مصر: تغيير يومي للأسعار

تعم الفوضى الأسواق المصرية، وسط حالة من عدم اليقين بشأن وضع الجنيه خلال الأيام المقبلة، إذ تراجعت البضائع واختفت قوائم الأسعار من المتاجر

القاهرة ـ **عادل صبري**

تراجع المعروض من البضائع واختفت قوائم الأسعار... هذه هي الحال داخل المتاجر والأسواق المصرية، خلال الأيام الماضية، انتظاراً لما ستسفر عنه القيمة الجديدة للعملة الوطنية، بعدما رفع البنك الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة الأسبوع الماضي، ما يثير مخاوف واسعة من انعكاسات سلبية على الوضع المالي لمصر ويدفع الجنيه إلى مزيد من التراجع أمام الدولار ويزيد من قفزات أسعار مختلف السلع والخدمات.

لا فرق بين حال أسواق المراكز التجارية الفاخرة، والسوبيقات المنتشرة بين الشوارع في القرى والأحياء في مصر. الجميع يقف على أهبة الاستعداد، لما سيسفر عنه وضع الجنيه أمام الدولار خلال الأيام المقبلة. بينما لم تستطع السلاسل التجارية الكبرى، وفروع الشركات الأجنبية، تعويض البضائع التي تبيعها، منذ تطبيق قرارات الاستيراد الجديدة التي فرضها البنك المركزي في 17 مارس/آذار الماضي، لعدم قدرة البنوك على توفير العملة الصعبة للموردين، وتراكم البضائع المستوردة في الجمارك.

على سبيل المثال، لجأت شركات الملابس إلى عرض المخزون الراكد لديها، وظهر أغلبها خالية من أيّ منتجات حديثة. وفي جولة لـ«العربي الجديد»، في سلاسل تجارية بالقاهرة والجيزة، والمدن الجديدة حولهما، على مدار الأسبوع الماضي، برز بائعو فروع لسلاسل تجارية أجنبية عالمية، استمرار بيعهم الملابس الشتوية، رغم حلول الصيف، بأنّ السلع المتفق عليها لم تخرج من الجمارك منذ شهرين.

وعرضت الشركات المصرية بواقي الإنتاج من المصانع المحلية، وفقاً للأسعار الجديدة، بزيادة تصل إلى 30% عن نفس الملابس التي عرضت في نهاية الموسم الصيفي لعام 2021، فيما فضلت أغلب الشركات إزالة السعر من اللاصق المطبوع على القطع، مكتفية بوضع أكواد للبيع، فلا يمكن معرفة قيمة السلعة إلا بعد عرضها على جهاز «سكانر». وتمددت الظاهرة إلى السلع المعمرة في المحلات الكبرى، خصوصاً الكهربائية، ومنها انتشرت إلى باقي محلات البقالة المتوسطة، التي تصدر فواتير حاسوبية. وعند الولوج للمحلات، لن تشهد إلا أرقاماً مكتوبة يدوياً بأرقام كودية لا يفهمها العملاء، فإذا سألت عن ثمن الشراء، يحمل السلعة أحد العاملين، وبعد قراءتها على الحاسوب، يخبرك بالنتيجة.

وبينما يتزاحم المتسوقون بمشترياتهم على صناديق الكاشير، يبدأ الاطلاع على الأسعار، دفعة واحدة، فإما أن يرتضي المتسوق بالسعر الذي يشتري به أو يشتري سلعاً ويترك أخرى، بل ربما يخرج خالي الوفاض. ولم تجد «العربي الجديد» في جولاتها تسعيرة موحدة لسلعة واحدة، مشتركة بين الجميع، فكلّ محل يحتفظ لنفسه بسعر يراه عادلاً للبيع. يبرر التجار ذلك بأن الأسعار تأتيهم يومياً، حسب توافرها في المخازن، لدى المستوردين أو الموردين من الشركات المصرية، ووفقاً للارتفاعات التي تحدث في تكاليف الإنتاج، التي تتغير من يوم إلى آخر، بحسب سعر الدولار، وسماح الحكومة بدخول مكوناتها من الخارج.

> الدين الخارجي وصل إلى 145,5 مليار دولار في ديسمبر الماضي

وفي الأسواق الشعبية، يعرض كل بائع السعر الذي يريده، إذ يبرر التجار ذلك بأنهم يضطرون إلى دفع قيمة بضائعهم بالكامل لتجار الجملة، بدلاً من سياسات الائتمان المتبعة من قبل، عندما كانوا يتحصلون على الكميات المعتادة من البضائع، بنظام الأمانة. يقول أحد التجار: «الكلّ يعمل بماله، فلا أمان ولا ائتمان، ما يجبرنا على ضرورة الاتفاق على بيع كميات أقل بأفضل سعر، لنتمكن من شراء البضائع لليوم التالي، وإلا تعرضنا لكارثة وتوقفت حركة البيع والشراء».

يفتقد التجار الثقة بينهم، مع حالة عدم يقين بما هو آت في الدولة، البعض يتخوف من المزيد من الكوارث على الطريق، مع ارتفاع قيمة الفائدة على الدولار الأميركي، وتوقع زيادة الفائدة على الجنيه المصري، بما يعني المزيد من التضخم، الذي سيصيب الجميع. ويقول رئيس لجنة التجارة الداخلية في شعبة المستوردين باتحاد الغرف التجارية، متى بشاي، إنّ المستوردين يواجهون صعوبات، سواء في مستلزمات الإنتاج أو السلع تامة الصنع، نتيجة البطء في فتح الاعتمادات المستندية الخاصة بالاستيراد. يشير بشاي، إلى خطورة الأمر على المصانع المحلية، مع تكدس البضائع الشديد في الموانئ، لافتاً إلى أنّ ذلك سيؤثر على حركة الإنتاج المحلي، وتشغيل المصانع والسلع التي ستصدّر للأسواق الدولية.

بدوره، يقول عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات، أسامة الشاهد، إنّ هناك ضرورة لتنفيذ وعود الحكومة التي التزمت بها بدعم الصناعة المصرية، التي تمثل 17% من الناتج القومي الإجمالي، وتستهدف رفع صادراتها إلى 28 مليار دولار، بنهاية العام الجاري. وفي السياق، تؤكد رئيسة المجلس التصديري للملابس، ماري لويس، أنّ الاحتياطي في مخازن مصانع الملابس، لا يكفي التشغيل لمدة شهر. ولجأت الكثير من المصانع إلى تخفيض عدد ورديات (مناوبات) العمل، خاصة في مصانع الملابس والإلكترونيات والكيميائيات. ويقول عضو مجلس إدارة الشعبة العامة للمستوردين في اتحاد الغرف التجارية، حمادة العجواني، إنّه يجب الإسراع في عقد اجتماع بين الحكومة وممثلي الصناعة والتجارة من مختلف القطاعات، للتعرف على طلباتهم، في ظل القيود المفروضة على الاستيراد، وتغيير سعر العملة والارتفاع العالمي في أسعار السلع والخدمات.

وفي مقابل الأصوات التحذيرية التي تتصاعد والجهر بالشكوى من قبل ممثلي مختلف المجالات، يؤمن وزير المالية محمد معيط أنّ الاقتصاد المصري لديه قدرة على التعامل المرن مع الصدمات الداخلية والخارجية، ومنها أزمة كورونا، مشيراً إلى أنّ الاقتصاد سيتمكن من تخطي الموجة التضخمية غير المسبوقة، جراء الغزو الروسي لأوكرانيا. وقال معيط في بيان أخير: «نحن حريصون على تحقيق الانضباط المالي والحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة». بدورهم، يرى مسؤولون في قطاعات إنتاجية وتجارية عدة أنّ كلمات الوزير لا تطابق واقع الحال في الأسواق، التي أصبحت تتحرك وفق أهواء متفرقة، لا يمسك بمفاتيحها كبار التجار أو الموزعون، في ظل شح البضائع وارتباك الجميع. وتعهدت الحكومة مؤخراً بنزول أجهزتها الرقابية إلى الأسواق، لضبط الأسعار، ومحاسبة من وصفتهم بـ«التجار الجشعين» وملاحقتهم بجيش من مفتشي التموين البالغ تعدادهم 8 آلاف موظف في أنحاء البلاد، بينما يظل انفلات الأسعار مستمراً، في ظل سوق تربكه قرارات المسؤولين ويتدفع الناس تحت ضغط الحاجة وندرتها إلى الشراء رغم ارتفاع الأسعار بمنوال يتكرر يومياً.

وتواجه مصر صعوبات اقتصادية ومالية واسعة بسبب تضررها من الحرب الروسية في أوكرانيا. وتجري الحكومة محادثات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد يصل إلى 3,5 مليارات دولار، بينما كانت قد حصلت على أكثر من 20 مليار دولار منذ نهاية عام 2016 مقابل تنفيذ اشتراطات دفع ثمنها الفقراء ومتوسطو الدخل، بعد رفع الحكومة أسعار الكهرباء والغاز والسلع الأساسية، وفرضت المزيد من الضرائب على الاستهلاك، في إطار تقليص الدعم وزيادة العائدات الجبائية.

وفي مقابل هذه السياسات، واصل العجز المالي تفاقمه وارتفع الدين الخارجي إلى مستوى قياسي بلغ نحو 145,5 مليار دولار في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2021، مقابل 137,42 مليار دولار بنهاية سبتمبر/أيلول من العام نفسه، بزيادة تقدر بنحو 8,109 مليارات دولار خلال 3 أشهر فقط، وبنسبة زيادة بلغت 5,9%. كما تراجع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بشكل حاد في مارس/آذار الماضي، ليصل إلى 37,082 مليار دولار، مقابل 40,99 مليار دولار بنهاية فبراير/شباط الماضي.

وحذّرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، في إبريل/نيسان الماضي، من تدهور اقتصاد مصر، معتبرة أنّ البلد بحاجة إلى مواصلة الإصلاحات مع الصندوق. في المقابل، يرى محللون أنّ إذعان الحكومة المصرية إلى اشتراطات جديدة من جانب الصندوق سيحمل تداعيات أشد وطأة على المصريين من الاشتراطات التي جرى تطبيقها على مدار السنوات الست الماضية.

ارتفاع الأسعار يطاول مختلف السلع (Getty)

القطاع الخاص يواصل الانكماش

اظهر مؤشر لمديري المشتريات في مصر، ان نشاط القطاع الخاص غير النفطي انكمش في إبريل/ نيسان، مواصلا التدهور المستمر منذ 17 شهرا، اذ فاقمت الازمة الاوكرانية منذ نهاية فبراير/شباط الماضي زيادات الاسعار. وسجل المؤشر، الذي تصدره وكالة «ستاندرد اند بورز غلوبال»، 46,9 نقطة الشهر الماضي، وتفصل الـ 50 نقطة بين النمو والانكماش. وقالت الوكالة بحسب رويترز، امس، ان «ضغوط التكلفة نشأت الى حد بعيد من زيادة اسعار الطاقة والمواد الخام بسبب الحرب في اوكرانيا».

بروفايل

لا شيء كان يشي بأنّ جيم راتكليف سيراكم تلك الثروة، فقد نشأ في أسرة متواضعة في ضواحي مانشستر، لكنّه أصبح صاحب اكبر ثروة شخصية في بريطانيا عام 2019، ليلفت الأنظار إليه كثيراً منذ ذلك الحين

جيم راتكليف

مصطفى قماس

سلطت الأضواء كثيراً على الملياردير البريطاني جيم راتكليف، بعدما تقدم بأعلى عرض حتى الآن لشراء نادي تشلسي، لينتقل من عالم البتروكيميائيات الذي جمع ثروته من أروقته إلى تعزيز حضوره في عالم الرياضة. الصفقة تلقت الأنظار إذ إنّ من سيشتري تشلسي سيحل مكان الملياردير الروسي رومان أبراموفيتش، الذي يواجه عقوبات بريطانية على خلفية قربه من رئيس بلاده فلاديمير بوتين.

عرض راتكليف الذي يترأس مجموعة الكيميائيات العملاقة إنيوس، 4,25 مليارات جنيه إسترليني (حوالي 5,2 مليارات دولار) من أجل الاستحواذ على تشلسي، الذي يواجه صعوبات نتيجة العقوبات التي طاولت مالكه الروسي، علماً أنّ النادي اللندني يحتاج توضيح الرؤية حول مستقبله المالي قبل نهاية مايو/أيار الجاري قبل الاستعداد للموسم المقبل. وكان رومان أبراموفيتش قد أعلن في الثاني من مارس/ آذار الماضي، أنّه خطط لبيع النادي قبل فترة قصيرة من معاقبته من قبل الحكومة البريطانية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

أضحى راتكليف البالغ من العمر 69 عاماً، صاحب أكبر ثروة شخصية في بريطانيا عام 2019، حين قدرت بنحو 21 مليار جنيه إسترليني وهي المرتبة التي فقدها بعد ذلك. ولفت رجل الأعمال، الذي أسس مجموعته العملاقة إنيوس في 1998 حول البتروكيماويات، الانتباه أكثر عندما نقل ثروته إلى إمارة موناكو، المعروفة بنظامها الجبائي المغري للمستثمرين، بعدما كان من المدافعين عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. تلك من المفارقات التي يتحدث عنها المراقبون عندما يتناولون سيرة هذا الملياردير الذي يدافع عن «صنع في إنكلترا».

لا شيء كان يشي بأنّ جيم راتكليف سيراكم تلك الثروة ويصبح ملياردياً، فقد نشأ في أسرة متواضعة بسكن اجتماعي في ضواحي مدينة مانشستر. ودرس الكيمياء في جامعة بيرمينغهام وتخرج من معهد الأعمال في لندن، قبل أن يصبح معروفاً بتأسيسه لمجموعة إنيوس الصناعية، التي تطورت بفعل شراء العديد من الفروع. عندما استضافه معهد لندن للأعمال قبل أيام، تحدث عن مساره، فأكد أنّه بدأ مهندساً في شركة للبترول وأخرى في قطاع النسيج، قبل أن يدخل عالم الأعمال عبر آلية رأسمال المخاطر في سن الخامسة والثلاثين. قال إنّ أول عملية جيازة كانت كارثية، لكنّه لفت إلى نجاحه في عمليات أخرى، إذ تمكن من شراء فرع الكيمياء التابع لمجموعة بريتيش بتروليوم في عام 1992، وأنه رهن من أجل ذلك منزله، أي كل ما كان يملك.

وبعد ستة أعوام من ذلك، أسس مجموعة إنيوس، التي توفر الزيوت والبلاستيك المركب، وكذلك المحاليل التي تتدخل في تصنيع الأنسولين والمضادات الحيوية. ويصل رقم معاملات المجموعة الصناعية التي يملك 66% من أسهمها، إلى 80 مليار يورو سنوياً، وتوفر 23 ألف فرصة عمل في 26 بلداً. استطاع راتكليف، شراء نادي نيس الفرنسي في 2019، بعدما سعى إلى مانشستر يونايتد وتشلسي، كما حاز نادي كرة القدم السويسري إف سي لوزان في عام 2018، وفريق رياضة سباق الدراجات سكاي، الذي فاز ببطولة فرنسا في 2019، واستثمر 100 مليون يورو في فرق الزوارق الشراعية إنيوس تيم.

تشير تقارير إعلامية إلى أنه حصل على موعد مع مدير النادي اللندني من أجل التعرف على وضعيته قبل التقدم بعرض لشرائه، بينما تؤكد مجموعة إنيوس أنّ هدف الاستثمار المقترح «هو اللعب الجميل وليس بقصد الربح». وقال راتكليف: «أعتقد أن السبب بسيط للغاية، إنه قرار كبير لشراء أحد الأصول الوطنية وهو التزام كبير لناحية الوقت والمال». وأضاف في بيان نهاية الأسبوع قبل الماضي: «نحن موجودون من أجل الاستمرار مع النادي على المدى الطويل، وهذا يعني الكثير من المسؤولية التي يجب أن نتحملها ويستغرق الأمر وقتاً للتوصل إلى قرار بالالتزام الكامل. وصلنا إلى هذا الوضع في نهاية المطاف ونحن ملتزمون. نحن لا نستسلم». ترتبط بجيم راتكليف كثير من التقارير الإعلامية التي تتحدث عن صعوده القوي طوال السنوات الماضية ليصل إلى مرتبة الصفوة من رجال الأعمال الناجحين.

المغرب

فاتورة غذاء قياسية بسبب أوكرانيا والجفاف

تتصاعد فاتورة استيراد الغذاء في المغرب بسبب ارتفاع أسعار الحبوب التي تأثر المعروض منها في المملكة بسبب الحرب الأوكرانية وموجة الجفاف التي تُقلص إنتاج المملكة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

رفعت مشتريات المغرب من الحبوب، فاتورة وارداته من الغذاء خلال الربع الأول من العام الجاري، وسط توقعات بأن تواصل الصعود إلى مستويات قياسية، في ظل السعي لتأمين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية على خلفية تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا وكذلك الجفاف الذي تتعرض له المملكة. وتفيد بيانات صادرة عن مكتب الصرف التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، اطلعت عليها «العربي الجديد» بأن فاتورة مشتريات الغذاء ارتفعت بنسبة 3,24% على أساس سنوي خلال الفترة من آذار، مسجلة حوالي 1,2 مليار دولار.

ويتجلى أن مستوى فاتورة الغذاء في تلك الفترة يعزى إلى مستوى المشتريات من الشعير التي قفزت من 25 مليون دولار في مارس/ آذار من العام الماضي، إلى 140 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الحالي. كذلك زادت واردات القمح بنسبة 4,11% إلى 500 مليون دولار، بينما ارتفعت مشتريات فول الصويا بنسبة 43,7%، لتبلغ 240 مليون دولار.

وينتظر أن ترتفع فاتورة الغذاء أكثر في الفترة المقبلة، إذ كشف وزير الفلاحة، محمد الصديقي أخيراً، عن توجه المغرب نحو تكوين مخزون إضافي من القمح اللين، مشيراً إلى أن المخزون الحالي يغطي خمسة أشهر من الاستهلاك. ويتوقع أن ترتفع فاتورة استيراد القمح أكثر في العام الحالي بسبب الجفاف الذي يخفض محصول الحبوب بشكل ملحوظ، ما سينعكس على القيمة المضافة الزراعية التي ستتراجع بنسبة 14%، حسب المركز المغربي للظرفية.

ويشير محللون إلى أن الحرب في أوكرانيا تسببت في ارتفاع أسعار القمح في السوق الدولية، وسيؤدي ذلك إلى فاتورة واردات قياسية في العام الحالي، ما يطرح تساؤلات عن تحقيق الأمن الغذائي، في سياق متسم بسعي المملكة لتأمين مخزون استراتيجي من السلع الأساسية والطاقة. ويشير الخبير في القطاع الزراعي والرئيس السابق للجامعة الوطنية للفلاحة محمد الهاشق في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى ضرورة إعادة النظر في مسألة تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السيولة المالية اللازمة له بعد التحديات التي كشفت عنها الحرب وقبلها التغيرات المناخية.

ويقول الهاشق إن الأزمات المرتبطة بالمناخ أو الأزمات السياسية في العالم يجب أن تدفع بلداً مثل المغرب إلى إنتاج السلع الأساسية التي تشهد طلباً يومياً مثل القمح والزيوت واللحوم، بدلاً من التركيز على المنتجات الموجهة للتصدير.

ودفعت الظرفية الحالية المغرب إلى البحث عن تأمين حاجيات من السلع الأساسية. فقد قال وزير الفلاحة محمد صديقي، خلال جلسة لمساءلة الحكومة في مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان المغربي)/ منتصف الشهر الماضي، إن بلده استورد 18 مليون قنطار (حوالي 2,6 مليون طن) من القمح في خمسة أشهر، منذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي حتى نهاية الأسبوع الأول من إبريل/ نيسان. ويقول مصدر تجاري في قطاع الحبوب فضّل عدم ذكر اسمه، إن المستوردين يراقبون السوق التي تضاعفت فيها أسعار الحبوب في الفترة الأخيرة، ويتخوفون من أن يوفروا مخزوناً منها وأن تنخفض الأسعار بعد ذلك، ما قد يكبدهم خسائر مالية. وفيما يشهد المغرب ارتفاعا في الطلب على الحبوب، يتزايد كذلك الطلب على زيوت الطهي التي تصاعدت أسعارها بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة.

متجر لبيع الخبز في الرباط (فرانس برس)

أسواق

صراعات ليبيا تزيد همموم مستثمري تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تربك الأزمة السياسية في ليبيا تعاملات الكثير من الفاعلين الاقتصاديين في تونس، الذين علقوا آمالا كبيرة على استقرار الجارة الجنوبية لإعادة النشاط إلى أعمالهم التي تعثرت كثيرا خلال السنوات الماضية. وتونس أقرب الدول للاقتصاديات الليبية. ويقول السكروفي لـ«العربي الجديد» إن مجموعات اقتصادية كبرى في قطاعات الإنشاء والأشغال العامة حصلت على عقود في ليبيا في إطار خطة إعادة الإعمار، غير أن الوضع السياسي المتوتر هناك يحول دون اندفاع أكبر للمستثمرين التونسيين من أجل بحث فرص شراكة في ليبيا.

ويؤكد أن حصة تونس في السوق الليبية تبقى مضمونة رغم المنافسة الشديدة من الدول الأخرى، وذلك بفضل عمق العلاقات بين البلدين ولا سيما مدن الغرب الليبي، مشيرا إلى أن الأمر لا يقتصر على الاستثمار والحصول على عقود لإنشاء والتجارة وإنما هناك أيضا 50 ألف تونسي حصلوا على عقود عمل في ليبيا خلال الأشهر الماضية. وفي وقت سابق عبّر عدد من رجال الأعمال التونسيين عن قلقهم من خسارة تونس لموقعها في السوق الليبية أمام التقدم المصري، فضلاً عن زحف السلع التركية على السوق الليبية لتزويد الأسواق بالمواد التموينية الأساسية.

وتسبب إغلاق المعبر الحدودي البري بين تونس وليبيا وتعليق رحلات الطيران في حالة إحباط عامة للمتعاملين الاقتصاديين وللعمالة التونسية، التي كانت تستعد للسفر إلى ليبيا من أجل بحث صفقات إعادة الإعمار أو التشغيل.

ونتيجة تفشي فيروس كورونا في تونس، قررت السلطات الليبية بصفة أحادية غلق حدودها أمام التونسيين في يوليو/ تموز الماضي، ليستمر الغلق لمدة ثمانية أسابيع عرفت خلالها الأجواء التونسية الليبية توترا استدعت تدخلات سياسية على أعلى مستوى.

وكشف تقرير حديث للبنك الدولي أن تونس تخسر نحو 800 مليون دولار سنويا كتأثير مباشر لأزمة الليبية بين استثمارات وصادرات، وشملت هذه الخسائر، وفقًا لدراسة أعدها البنك الدولي عن «تونس_ليبيا»، رقم معاملات المؤسسات التونسية المستثمرة في ليبيا يتزامن بين مجلسي النواب والدولة، ولم يحسم الخلاف فيه حول آلية وموعد إجراء الانتخابات القادمة.

ويعرب رئيس المجلس الأعلى لرجال الأعمال التونسيين والليبيين عبد الحفيظ السكروفي، عن أمله في أن تسير الأمور في الجارة الجنوبية لتؤتي نحو النهضة وألا ينزلق الوضع نحو العنف خدمة للمصالح الليبية طرابلس التي تبعد عن حدودها نحو 175 كيلومترا.

ويرى الكثير من المسؤولين ورجال الأعمال أن انفراج الوضع الاقتصادي في بلدهم متعلق بالبوابة الليبية التي تعد العمق الاستراتيجي لتونس، رغم تأثر الاقتصاد البيني خلال العقد الأخير بشكل كبير بالتوترات الأمنية في ليبيا ثم الجائحة الصحية خلال العامين الماضيين. وتتبادل حكومتان متصارعتان في ليبيا الاتهامات حول التسبب في الأزمة السياسية الحالية. ولم تتمكن حكومة فتحي باشاغا التي أدت اليمين قبل نحو شهرين أمام مجلس النواب من دخول العاصمة طرابلس بسبب رفض حكومة عبد الحميد الدبيبة تسليم السلطة إلا لجهة منتخبة، بينما يزيد من تعقيد الصراع الحكومي، نزاع آخر من رجال الأعمال التونسيين عن تراجع اقتصاديا بصفة مباشرة مع ليبيا بسبب غياب مناخ الاستثمار على المستوى الإقليمي.

غير أن فتحي الجري، مسؤول المعبر الحدودي الرئيسي في رأس الجدير قال لـ«العربي الجديد» إن وتيرة الحركة على البوابة الحدودية البرية عادت بشكل جيد منذ إعادة فتحها قبل أشهر، مضيفا أن « وضع تدفق السلع حاليا جيد جداً».

وقبل التوتر السياسي الأخير بين البلدين وغلق الحدود في يوليو/تموز الماضي، قادت منظمات الأعمال المشتركة جهوداً كبيرة من أجل تنظيم فعاليات اقتصادية وتجارية بهدف إعادة التعاون بين البلدين إلى مستويات ما قبل عام 2010.

وبخلاف توتر الوضع في ليبيا، تتصاعد مخاوف قطاع الأعمال في تونس من فقدان صفقات إعادة إعمار ليبيا، بعد تضييق السلطات التونسية على رجال الأعمال عبر إجراءات تقييد السفر، بينما تتزايد تحركات المنافسين، لا سيما الشركات المصرية من أجل الحصول على أكبر قدر من كعكة الإعمار التي تقدر قيمة مشاريعها بأكثر من 110 مليارات دولار.

متفرقات

استدعاء سيارات في الصين

استدعت شركة «بي إم دبليو» 194 سيارة مستوردة في السوق الصينية، نظراً لعيوب في البرمجة، وفق ما ذكرت الهيئة الوطنية لتنظيم السوق، وهي أرفع هيئة لمراقبة الجودة في البلاد.

وأوضحت الهيئة في بيان، وفق وكالة شينخوا، أمس، أن الاستدعاء، يشمل بعض طرازات «بي إم دبليو آي إكس» المصنعة بين الثالث من أغسطس/آب عام 2021 والثاني من فبراير/شباط 2022.

وأضافت أنه نظراً لمشاكل في البرمجة بوحدة أمان الاصطدام للسيارة، فإنّ هذه الوحدة بالمركبة قد تفشل في إنارة مصابيح الإنذار وتوجيه معلومات الإنذار ذات الصلة عندما يفشل نظام تقييد الركاب ونظام حماية المشاة.

ارتفاع أرباح «البترول» الكويتية

حققت شركة البترول الوطنية الكويتية زيادة نسبتها 133% في أرباحها الصافية في السنة المالية 2021-2022 مقارنة بالسنة التي سبقتها، طبقا لما أعلنه رئيسها التنفيذي وليد البدر، على حساب الشركة على «تويتر».

وقال البدر، وفق ما نقلت «رويترز» أمس، إنّ الشركة حققت صافي أرباح بلغ 341,38 مليون دينار (1,11 مليار دولار) ارتفاعا من الأرباح المحققة في نهاية السنة المالية السابقة 2020-2021 والتي بلغت 146,544 مليون دينار.

وشركة البترول الوطنية تابعة لمؤسسة البترول الكويتية وتمتلك مصفاتي الأحمدي وميناء عبد الله اللتين خضعتا لعملية تطوير شاملة عرفت بمشروع الوقود البيئي، الذي افتتحه أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، في مارس/ آذار الماضي بتكلفة إجمالية 4,68 مليارات دينار.

ميزانية إضافية لكوريا الجنوبية

ذكرت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية، أنّ من المتوقع أن تعلن الحكومة القادمة للرئيس المنتخب يون سيوك- يول، عن اقتراح ميزانية إضافية تقدر بما بين 34 و36 تريليون وون (26,8 - 28 مليار دولار) في وقت لاحق من هذا الأسبوع، في إطار جهودها لدعم التجار المتضررين بشدة من جائحة كورونا.

ونقلت الوكالة عن مسؤولين قولهم، أمس الأحد، إن وزارة المالية تخطط لكشف النقاب عن تفاصيل الميزانية الإضافية الثانية لهذا العام، هذا الأسبوع بعد تولي يون منصبه، يوم الثلاثاء.

ومنذ عام 2020، وضعت حكومة مون جيه إن المنتهية ولايته، 7 جولات من الميزانيات التكميلية ببلغ مجموعها حوالي 134 تريليون وون للتعامل مع تداعيات كوفيد-19. وقدمت مبلغاً إجمالياً قدره 35,1 تريليون وون للتجار المتضررين من الوباء، وهو أقل بكثير من خسائرهم التجارية المقدرة.

استثمارات هندية في الأردن

بحث رئيس مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية محمد الذنيبات، مع وفد من المستثمرين الهنود في مجال صناعة الأسمدة الفوسفاتية، سبل التعاون وتبادل الخبرات وبناء شراكات في هذا المجال. وأشار الذنيبات خلال لقائه الوفد الهندي، أمس، وفق وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، إلى استعداد الشركة الأردنية للتعاون مع الجانب الهندي، لافتاً إلى أنّ صادراتها للهند من الأسمدة والفوسفات الخام بلغت العام الماضي حوالي 3 ملايين طن.

مال وسياسة

تتراوح تقديرات كلفة الحرب الروسية على أوكرانيا بين 1,49 و2,39 تريليون دولار أقلّه، بحسب ما دمرته الحرب. فيما تقدّر مصادر رسمية أوكرانية كلفة إعادة الإعمار فقط بنحو 600 مليار دولار. لكن كل هذه التكاليف لم تأخذ في الحسبان قضية استيعاب اللاجئين الأوكرانيين

خسائر أوروبا من الحرب

فاتورة ثقيلة تتخطى تريليوني دولار... ومأزق في تقاسم التكاليف

لندن ـ **العربي الجديد**

ما إن بدأت الدول الأوروبية رحلة الخروج من جائحة فيروس كورونا التي ضربت اقتصاداتها بقوة منذ بداية 2020 إلى منتصف العام الماضي، حتى فوجئت بكارثة الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي يُعد أكبر اختبار تواجهه القارة منذ الحرب العالمية الثانية. يرى خبراء أنّ هذه الحرب التي خططت لها روسيا منذ سنوات للتوسع الجغرافي في أوروبا واستعادة حدود الإمبراطورية السّوفييتية قبل تفكك الجمهوريات السوفييتية في عقد التسعينيات من القرن الماضي، ستكون لها تداعيات وجودية على بقاء الاتحاد الأوروبي. فهناك كلفة ضخمة للنمو الاقتصادي والأمني في أوروبا، فالحرب تضرب بمعولها إمدادات الطاقة والتجارة الخارجية وسلاسل التوريد، وتدفع معدلات التضخم إلى الصعود، بينما أضحت أوروبا بين خيارات مرّة.

ورغم تفاوت التقديرات لتكاليف الحرب الروسية في أوكرانيا، وارتداد تأثير العقوبات الغربية الواسعة ضد موسكو على اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي الـ 27، فإنها تبدو ثقيلة حتى في أدنى مستوياتها. ووفق تقرير صادر عن مكتب الإحصاء الأوروبي «يوروستات» نهاية إبريل/نيسان الماضي، فإنّ النمو الاقتصادي الأوروبي سيتعرّض لخسارة بـ 0,5% و1% خلال العام الجاري، أي ما يتراوح بين 895 مليار دولار و1,79 تريليون دولار، وذلك بالنظر إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي للكتلة الأوروبية في 2021.

وهذه التقديرات للخسائر تبدو متفائلة، وفق محللين، إذ لم تأخذ في الحسبان تكاليف إيواء اللاجئين الأوكرانيين في الدول الأوروبية، والمساعدات التي ستدفعها أوروبا لمواطنيها من محدودي الدخل والفقراء لمقابلة فواتير أسعار الطاقة المرتفعة، بينما تسود مخاوف واسعة من حالة عدم اليقين بشأن توقيت انتهاء الحرب، وبالتالي توقف النزيف المالي والاقتصادي الأوروبي.

وفي تقرير للبنك المركزي الأوروبي صدر أخيراً، فإنّ الحرب الأوكرانية ستخفض النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 0,7 و3,7% خلال العام الجاري. كما أشار بنك الاستثمار العالمي غولدمان ساكس إلى أنّ الحرب ستخفض معدل النمو الاقتصادي لمنطقة الـيورو الـ 19 بنسبة 1,4%.

وبينما تطاول تداعيات الحرب الجميع، إلّا أنّ كلفتها ستتفاوت حسب العلاقات التجارية والاستثمارية بين كلّ دولة من دول الاتحاد الأوروبي وروسيا. ووفق محللين، فإنّ دول الاتحاد الأوروبي التي كانت جزءاً من الكتلة السوفييتية السابقة ستكون الأكثر خسارة من الحرب، ما يزيد من مأزق دفع الأثمان، إذ تتزايد الدعوات إلى تقاسم تكاليف الحرب وتداعياتها.

في هذا الصدد، قال الخبير الاقتصادي في مركز جاك بلور للدراسات في برلين، نيلس ريديكر: «هناك تفكير متزايد حول تقاسم دول الكتلة الأوروبية تكاليف الحرب»، مضيفاً في ورقة بحثية: «يجب أن تحافظ أوروبا على تماسكها وتظل جبهة موحدة ضد روسيا، رغم أنّ هناك بعض الدول ستواجه تكاليف أكبر من قدرتها المالية مقارنة بحجمها المالي والاقتصادي».

ورفعت الحرب الروسية على أوكرانيا من تكاليف الأمن والدفاع في دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني زيادة التمويل عبر الاستدانة، فألمانيا تنوي تحديث جيوشها بنحو تريليون دولار، وهناك تكاليف استثمار في دول الاتحاد الأوروبي، خصوصاً الكبيرة، بزيادات كبيرة في ميزانية الدفاع بسبب مستقبل الخطر الأمني والعسكري الروسي، حتى في حال انتهاء الحرب وموافقة موسكو على الانسحاب من أوكرانيا. على صعيد الطاقة، رفعت الحرب وتداعيات اضطرابات الإمدادات الروسية أسعار الغاز الطبيعي والمشتقات البترولية إلى مستويات غير مسبوقة، وساهمت بشكل مباشر في ارتفاع معدل التضخم لأول مرة بنسبة أعلى من المعدل الأميركي. وتشير بيانات «يوروستات» إلى أنّ التضخم بلغ 7,4% في منطقة اليورو، إذ قفزت أسعار الطاقة في المتوسط بنسبة 45% منذ بداية العام وحتى مارس/آذار، بينما من المتوقع أن يسفر أي حظر أوروبي على النفط الروسي عن رفع تكاليف المحروقات إلى مستويات أعلى خلال الأشهر المقبلة، خصوصاً أنّ روسيا في المقابل وسّعت من استخدام ورقة الغاز في الضغط على الأوروبيين. وقبل الحرب في أوكرانيا، استورد الاتحاد 2,2 مليون برميل يومياً من النفط الخام، و1,2 مليون برميل يومياً من المنتجات النفطية المكررة، بحسب بيانات الوكالة الدولية للطاقة، وقد يصبح ملء خزان السيارة أكثر كلفة، إذ لا تستورد أوروبا النفط الخام من روسيا فحسب، بل تستورد أيضاً منتجات مكررة، مثل الديزل لتزويد سيارات الركاب وتلك المستخدمة في القطاع الصناعي بالوقود. ومن شأن استيراد الديزل من مناطق أبعد من روسيا زيادة تكاليف الشحن، وبالتالي رفع الأسعار في محطات الوقود. وفي ألمانيا على سبيل المثال، جاء 74% من واردات الديزل قبل الحرب من روسيا، وفقاً لبيانات من شركة إف‌جي‌إي إنرجي للاستشارات. كما تُظهر البيانات الواردة من وكالة الاتحاد الأوروبي لتعاون منظمي شؤون الطاقة، أن العديد من الدول الأوروبية تعتمد بشكل حصري على الغاز الروسي، ويبرز في هذا الجانب: مقدونيا الشمالية، والبوسنة والهرسك، ومولدوفيا. كما أنّ الاعتماد على إمدادات الغاز الروسي، بلغ نسبة تجاوزت الـ 90% بالنسبة لفنلندا ولاتفيا، بينما وصل إلى 89% بالنسبة إلى صربيا. أما بلجيكا فبلغت نسبة تبعيتها للغاز الروسي 77%، وألمانيا 49%، وإيطاليا 46%، وبولندا 40%، أما فرنسا فوصلت النسبة إلى 24%. ويجري تسليم معظم الغاز الذي تشتريه أوروبا من روسيا عبر خطوط الأنابيب، برأ أو تحت البحر، بينما الانتقال إلى موردين آخرين سيدفعها إلى التحول إلى الغاز المسال الذي يتكلف أكثر في عمليات نقله أو تحويله من صورته السائلة إلى الغازية، كما أنّ الكثير من الدول لا تحظى بمرافق لإتمام عمليات التحويل التي لا تتمتع بها سوى دول قليلة مثل إسبانيا وإيطاليا وليتوانيا وفرنسا، وهي التي تقود دعوات التخلي عن الغاز الروسي. وفي منتصف إبريل/نيسان الماضي، حذرت خمسة معاهد اقتصادية تقدم المشورة للحكومة الألمانية، في تقرير مشترك، من أنّ ألمانيا صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا ستتكبد وحدها خسائر تقدر بنحو 220 مليار يورو (240 مليار دولار) على مدى العامين المقبلين في حالة الوقف الفوري لإمدادات الطاقة الروسية. وبحسب التقرير، فإن توقف الإمدادات الروسية سيؤدي إلى انكماش، في بلد يعتبر قاطرة الاقتصاد الأوروبي، وعندها من المرجح أن يدخل الاقتصاد الألماني في ركود حاد العام المقبل 2023. كما أدت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها أوروبا على روسيا لتجفيف منابع تمويل الحرب، إلى اضطراب سلاسل التوريد للمعادن والسلع الغذائية، فيما أثرت الحرب بالأساس على التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، خصوصاً بالنسبة للدول ذات الارتباط الوثيق مع الاقتصاد الروسي مثل دول البلطيق. وحسب البيانات الأوروبية، فإنّ صادرات دول البلطيق إلى روسيا تتراوح بين 5% و8,5% من إجمالي صادراتها. ولا تقتصر الأثمان التي ستتحملها أوروبا على هذا الحد، وفق تقارير لمؤسسات مالية دولية، فهناك كلفة لإعادة إعمار أوكرانيا بعد الحرب. وقال مسؤولون ماليون، في ندوة على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن في إبريل/نيسان الماضي، إنّ أوكرانيا بحاجة إلى 5 مليارات دولار شهرياً لدعم ميزانيتها خلال الأشهر الستة المقبلة. أي نحو 30 مليار دولار على المدى القصير. أما على المدى الطويل، فتحتاج البلاد إلى نحو 600 مليار دولار لإعادة إعمار ما دمره الغزو الروسي. في هذا الصدد، قالت رئيسة البنك الأوروبي للإنشاء والإعمار، أوديل ريناد باسو، في تعليقات نقلتها صحيفة وول ستريت جورنال أخيراً: «هناك حديث حول خطة إعادة إعمار لأوكرانيا شبيهة بخطة مارشال التي نفذت في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية».

أضرار عدم اليقين

قالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد، لصحيفة «ديلو» السلوفينية، في مقابلة نشرت يوم السبت، إن حالة عدم اليقين التي تواجهها الدول الأوروبية بشكل غير عادي في ظل الحرب الروسية في أوكرانيا، يمكن أن تتسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي. وأشارت إلى أن الحرب أدت إلى ارتفاع معدل التضخم، لكنها اعتبرت أن حدوث ركود تضخمي في منطقة اليورو، ليس النتيجة الاقتصادية الأكثر ترجيحا.

أوكرانيات يطالبن أوروبا بالصمود في وجه الغزو الروسي (Getty)

> تعويض الطاقة الروسية أكبر هاجس يواجه الاتحاد الأوروبي

من روسيا لتزويد مرافقها الكهربائية بالطاقة عبر خطوط الأنابيب، برأ أو تحت البحر، بينما الانتقال إلى موردين آخرين سيدفعها إلى التحول إلى الغاز المسال الذي يتكلف أكثر في عمليات نقله أو تحويله من صورته السائلة إلى الغازية، كما أنّ الكثير من الدول لا تحظى بمرافق لإتمام عمليات

رؤية

من يُطمئن المصريين؟

عبد الحافظ الصاوي

يتابع المصريون ما يصدر بشأن الوضع الاقتصادي في بلدهم بشغف كبير، خصوصاً ما يصدر عن المؤسسات الدولية، أو وسائل الإعلام الأجنبية، سواء كانت تخص ارتفاع معدلات الدين العام، أو تراجع أرصدة النقد الأجنبي في البنوك، وتحولها لرصيد سالب على مدار الأشهر الماضية.

ثم يجدون أنفسهم أمام قرارات اقتصادية، تتعلق برفع سعر الفائدة، وتخفيض قيمة الجنيه، وإجراءات تحد من عمليات الاستيراد، وتقارير عن استمرار ركود النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص غير النفطي، وارتفاع للأسعار بمختلف المجالات. ولطالما استمرت الحكومة في حديث الإنجازات بالبنية الأساسية، وتصدير بيانات زيادة قيمة الناتج المحلي، وزيادة معدلات النمو، وكذلك إظهار تقدم الاقتصاد على الصعيدين العربي والأفريقي، لكنّ أزمتي كورونا والحرب الروسية على أوكرانيا، كشفت عن جوانب قصور كبيرة في الاقتصاد، واضطرت رئيس البلاد عبد الفتاح السيسي وبعض المسؤولين إلى تغيير لهجة خطابهم حول الاقتصاد، والتي كان آخرها تصريح السيسي بأنّ الأزمة الاقتصادية في مصر، كانت أكبر من أيّ رئيس أتى إلى السلطة.

ويلاحظ أنّ الوعود الزمنية حول تحسن الأوضاع الاقتصادية، من قبل السيسي أو الوزراء أو باقي المسؤولين، قد اختفت، فلم يعد هناك حديث عن عامين أو ستة أشهر، أو تحسن الأوضاع المعيشية، حيث لم تف الحكومة أو السيسي بوعودهما السابقة، بل استخدمها المعارضون والمجتمع للسخرية من الأداء الاقتصادي للسيسي وحكومته.

المخاطر تحيط بالمواطنين

ولم تعد الأوضاع الاقتصادية مجرد سجال سياسي بين مؤيدين ومعارضين، لكنّ الناس يتأثرون بشكل مباشر بأوضاع الاقتصاد في معيشتهم، فبين يوم وليلة وجد المدخرون أنّ ودائعهم تضاءلت بنسبة تصل إلى 18%، وارتفاع الأسعار في صعود مستمر، كما أنّ حالة الركود التي تضرب القطاع الخاص غير النفطي، لا تخطئها عين.

فالإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تقييد الاستيراد، وكذلك شح العملات الأجنبية في الأسواق، وضعت المنتجين والمستوردين في أزمة، ولعلّ تصريحات مسؤولي بعض الغرف في اتحاد الغرف التجارية أو في اتحاد الصناعات، خير دليل على المخاوف بشأن المستقبل الاقتصادي، من خلال القلق المتعلق بنفاد مستلزمات الإنتاج، بسبب تقييد الاستيراد وعدم توفير النقد الأجنبي.

وحيال هذه الأوضاع، نجد أنّ ثمة تناولاً مختلفاً حول واقع ومستقبل الاقتصاد المصري، منها ما هو موضوعي يضع النقاط على الحروف، من دون تهويل للمشكلات، أو تهوين منها، في ضوء ما يرد من أرقام وبيانات صادرة عن مؤسسات محلية أو دولية. وهناك من يتخذون من وسائل التواصل الاجتماعي ساحة لتصفية حسابات سياسية، فنجد من يصدر الأمر على أنه أزمة عابرة، أو أن الأمر يتعلق بأسباب وأزمات إقليمية وعالمية، وأن مصر بعيدة عن شبح الإفلاس، وأن الوضع الخاص بالدين العام في الحدود الآمنة. والبعض يذهب إلى الطرف الآخر، من تصدير صورة قاتمة، تخيف الناس من مستقبل الأوضاع الاقتصادية، ويرى كلّ شيء من منظور سلبي، بل يصل الأمر إلى أن يلوي البعض الحقائق، ويحمّل الأمور أكثر مما تحتمل. وكلا الطرفين، يضر بالاقتصاد المصري، ويجعل الناس في حيرة من أمرهم، خصوصاً أصحاب المدخرات، الذين لا يجيدون ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويكتفون بوضع ما تيسر لهم من مدخرات في البنوك، ويهرع هؤلاء للاستفسار عن مستقبل الأوضاع الاقتصادية للبلاد، التي يرونها من خلال مستقبل مدخراتهم. يتساءل هؤلاء هل سنفلس البنوك المصرية؟ هل سيستمر الدولار في صعود أمام الجنيه، هل يحول مدخراته إلى ذهب أو عقار أو دولار. هل يضع مدخراته في شهادات الاستثمار بعائد 18%؟ لقد خذلتهم الحكومة من قبل في شهادات استثمار قناة السويس، بعد تخفيض قيمة الجنيه، ورفعت سعر الفائدة لما هو أعلى من العائد على الشهادات.

ولا يقتصر الأمر على المدخرين، فأصحاب المؤسسات الاقتصادية بخلاف العاملين في مجالات الغذاء والدواء، يريدون من يطمئنهم على مستقبل النشاط الاقتصادي في مصر، خصوصاً أنّهم تحملوا كامل الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية خلال الأعوام الماضية.

مسؤولية من؟

من أكبر الآفات التي تضر أي اقتصاد، غياب الثقة بين الشركاء الاقتصاديين، وشعورهم بأنّ القرارات الكبيرة التي تحدد مسار الأنشطة الاقتصادية، تُتخذ بشكل فردي، ومن قبل غير متخصصين، أو تنفرد بها جهة دون باقي الجهات التي يجب أن تشارك في صنع القرار. كذلك قضية المساءلة، من القضايا المهمة التي تُطمئن الناس على الأوضاع الاقتصادية للبلاد، من دون مساءلة، ومحاسبة على ما تتعرض له البلاد من أضرار اقتصادية، تجعل الناس يميلون بشكل طبيعي لإخراج أموالهم من البلاد، كما يفضلون ممارسة الأنشطة الريعية، سريعة العائد، لكي يكونوا في مأمن من مخاطر اتخاذ قرارات اقتصادية غير مدروسة من قبل الحكومة.

ولعلّ الحالة المصرية، عانت من المشكلتين السابقتين بشكل كبير، لناحية تعميق عدم الثقة، وغياب المساءلة، ويزيد الأمر خطورة، قضية غياب الشفافية، فهناك كثير من الأمور المحيرة التي تجعل المواطن يبحث عن إجابات حول أداء البلاد الاقتصادي، ولا يجدها. فكيف تتحدث الحكومة عن مشروعات كبرى، وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو، وتستدل على نجاعة سلوكها الاقتصادي بشهادات لمؤسسات التصنيف أو بعض خبراء المؤسسات المالية الدولية، في حين أنّ المواطن يلتهب ظهره بارتفاع الأسعار، ويرى الفقر تتسع رقعته، ويجد أنّ البلاد تعتمد بشكل كبير على الخارج، وكلما مر العالم بأزمة اقتصادية، هرعت الحكومة المصرية للاقتراض من الخارج، والمطالبة بالدعم من مصادره الإقليمية والعالمية؟

تويوتا تستثمر 624 مليون دولار في الهند

طوكيو ـ **العربي الجديد**

قالت صحيفة «جابان تايمز» اليابانية، أمس الأحد، إن مجموعة «تويوتا» ستستثمر 624 مليون دولار في الهند لتصنيع مكونات السيارات الكهربائية، لافتة إلى أن الشركة تعمل على الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050. ومن المتوقع أن يوفر مشروع تويوتا نحو 3500 فرصة عمل في الهند. وتعمل شركة صناعة السيارات اليابانية على المضي قدما في خططها نحو الاقتصاد الأخضر، بينما التحول إلى النقل النظيف في الهند الساعية إلى أن تكون مركزاً صناعيا في جنوب آسيا، ما يزال أبطأ من بلدان أخرى مثل الصين والولايات المتحدة. وتسعى اليابان إلى تحويل جزء من صناعاتها من الصين إلى الهند ضمن خطة منسقة مع الولايات المتحدة. وأدت الأسعار الباهظة، ونقص الخيارات من طرازات السيارات الكهربائية، ومحطات شحن البطاريات غير الكافية، إلى بطء اعتماد المركبات الكهربائية. وتتوقع شركات صناعة السيارات الهندية تحقيق 20 مليار دولار من الإيرادات من صناعة السيارات الكهربائية حتى السنة المالية 2026. ومع حلول عام 2040، من المتوقع أن يكون نحو 53% من مبيعات السيارات الجديدة في الهند كهربائية، مقارنة بـ 77% في الصين، وفقاً لبيانات صادرة عن مؤسسة بلومبيرغ لتمويل الطاقة الجديدة.

مصنع لشركة تويوتا في الهند (Getty)

إيران لا تعتزم رفع دعم السلع الأساسية

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي (Getty)

طهران ـ **العربي الجديد**

قال الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، إن الحكومة لا تسعى إطلاقاً لرفع الدعم عن السلع الأساسية، مشيراً إلى أن هدف الحكومة من «إصلاح طريقة تقديم الدعم الحكومي للمواد الغذائية هو تنفيذ العدالة في تقديم هذا الدعم». وأضاف رئيسي خلال اجتماعه بمجموعة من التجار ورجال الأعمال الحرة والاتحادات المهنية في البلاد، مساء السبت، وفق وكالة أنباء فارس: «أؤكد دوماً على جميع أعضاء الحكومة بعقد اجتماعات تشاورية بصورة مستمرة ومنتظمة مع النخب في مختلف المجالات، واعتبر اجتماع اليوم فرصة قيّمة». وتابع أن «الحكومة لا تسعى إطلاقاً لرفع الدعم عن السلع الأساسية، بل إن قرار الحكومة هو تغيير طريقة تقديم الدعم، أي أن يتم تقديم الدعم للحلقة الأخيرة في سلسلة توفير وتوزيع السلع الأساسية على المستهلك بدلاً من تقديمه للحلقة الأولى لتوفير وتوزيع السلع وهو المستورد». وتواجه إيران ضغوطاً اقتصادية ومالية بسبب العقوبات الأميركية الصارمة، فضلاً عن تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا. وخلال الأيام الأخيرة، على ضوء تعثر مفاوضات فيينا، بدأت أسعار صرف الدولار ترتفع في سوق العملات الإيرانية، لتتجاوز قبل أيام حاجز 280 ألف ريال.

«غوتشي» تقبل العملات المشفرة في أميركا

نيويورك ـ **العربي الجديد**

أعلنت العلامة التجارية الإيطالية الفاخرة «غوتشي» عن عزمها البدء في قبول المدفوعات بالعملات المشفرة في بعض متاجرها في الولايات المتحدة. وسيتمكن العملاء من الدفع باستخدام عدد من العملات المشفرة، بما في ذلك بيتكوين وإيثريوم وليتكوين.

وسيتم إطلاق الخدمة في وقت لاحق من هذا الشهر في بعض منافذ البيع الرئيسية، وفق الشركة، بما في ذلك روديو درايف في لوس أنجليس و«وستير ستريت» في نيويورك. وتنضم غوتشي، المملوكة لشركة كيرينغ الفرنسية، إلى عدد متزايد من الشركات التي بدأت في قبول العملات الرقمية. وقالت الشركة إنها ستتلقى مدفوعات أيضاً بعملات «شيبا إينو» وكذلك «دوجكوين» وهي عملة مشفرة تم إنشاؤها في الأصل على سبيل المزاح. وسيُرسل بريد إلكتروني للعملاء الذين يدفعون في المتاجر بعملات مشفرة مع رمز الاستجابة السريعة لاستخدامه مع محفظة الأصول الرقمية عبر تطبيق المعاملات المالية الذي يعمل على الأجهزة المحمولة. ورموز QR - أو الاستجابة السريعة - هي المربعات السوداء والبيضاء الشبيهة بالباركود التي تمكن قراءتها بواسطة الهواتف المحمولة وقد تم استخدامها على نطاق واسع بشكل متزايد منذ بداية الوباء في الولايات المتحدة.

وقالت العلامة التجارية في السلع الفاخرة من المجوهرات والإكسسوارات والملابس النسائية، إنها تخطط لتطبيق هذه السياسة في جميع متاجر أميركا الشمالية التي ستعمل بها مباشرة في المستقبل القريب. ويمثل الإعلان من قبل هذه العلامة التجارية رفيعة المستوى خطوة أخرى إلى الأمام لقبول العملات المشفرة من قبل الشركات الرئيسية. وغوتشي هي أحدث اسم كبير يعلن أنه سيقبل العملة المشفرة كوسيلة للدفع. وتقبل بعض أكبر العلامات التجارية في العالم الآن العملات الرقمية، بما في ذلك علاق التكنولوجيا مايكروسوفت وشركة الاتصالات الأميركية AT&T وسلسلة مقاهي ستاربكس. وفي العام الماضي، أصبحت بيتكوين أيضاً عملة قانونية في دولتين هما السلفادور وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومنذ أن قالت السلفادور إنها ستسمح للمستهلكين باستخدام العملة المشفرة في جميع المعاملات، إلى جانب الدولار، حثّها صندوق النقد الدولي على التراجع عن قرارها.

فرع محلات غوتشي في مانهاتن بنيويورك (Getty)